

## التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب

د.ظافر إبراهيم طه العزاوي جامعة بغداد/ كلية التربية - ابن رشد

المقدمة :

تعد مشكلة الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم ، وخاصة تلك التي تمتاز بزيادات سكانية سريعة ، ويعرف التوسع العمراني على أنه الزيادة المستمرة في أعداد السكان سواء كان ذلك في سكن منتظم أو غير منتظم ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية ومن ثم إيجاد خلل في التوازن البيئي<sup>(١)</sup> . فضلاً عن الزيادة السكانية هناك عوامل أخرى تساعد على التوسع العمراني أبرزها سياسة الدولة من خلال استحداث الأحياء السكنية الجديدة في أو بالقرب من الأراضي الزراعية فضلاً عن العامل المادي الذي من خلاله يتم أغراء أصحاب الأرض الزراعية الواقعة في ضواحي المدن واستغلالها لأغراض غير زراعية ، كما أن للعوامل الاجتماعية أيضاً دوراً بارزاً من خلال رغبة بعض سكان المدن في السكن في ضواحي المدينة ، إذ يقتطعون مساحات معينة من الأراضي الزراعية ويحولونها إلى أرض سكنية ترفيهية فقط دون الاستفادة منها في الزراعة ، وهذا ما يحصل في مناطق عديدة من العالم وخير مثال على ذلك الباكستان التي فقدت الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة في مناطق ضواحي المدن علماً أن هذه المناطق تنتج أربعة محاصيل في السنة<sup>(٢)</sup> .

لا يقتصر التوسع العمراني على مجموعة من الدول بل هو حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم ، فقد اشارت أحد الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سنوياً ما يعادل ٤٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية نتيجة تعرضها للزحف العمراني خلال المدة ١٩٧٢ - ٢٠٠٠<sup>(٣)</sup> .

وهذه الحالة تنطبق على أقطار الوطن العربي ومنها العراق ، فقد اشارت بعض الدراسات إلى أن البحرين أضاعت ما يقارب ( ٨٠٠٠ ) دونم من أراضيها الزراعية الجيدة منذ عام ١٩٧٦ بأستعمالها للسكن والصناعة والأستخدامات العامة الأخرى ، وأن كل هذه الأستخدامات لا تتطلب هذه النوعية الجيدة من الأراضي<sup>(٤)</sup> ، وقد اشارت الدراسة نفسها إلى أن مدينة الدوحة قد زحفت على ثلاث مزارع رئيسة حولها هي الريان والجرافة والمركبية ، كما نشأت حديثاً تجمعات سكنية شمال الدوحة على الأراضي الزراعية<sup>(٥)</sup> .

كما أدى الزحف العمراني في مصر إلى اقتطاع أراضي زراعية تحيط بمراكز المدن تقدر مساحتها بحوالي ١٢٥٣٠ فدان سنوياً ، وقد تبين أنه كلما زاد حجم القرى أو كان موقعها الجغرافي قريباً من مدينة رئيسة أو من نطاق المشاريع الاقتصادية اتسع عمرانها بمعدلات تفوق مثيلاتها من القرى ذات الموقع البعيد أو ذات الحجم الصغير<sup>(٦)</sup> .

وقد أحدث الكيان الصهيوني حالة من الخلل في التوازن البيئي عندما شرع في التوسع ببناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق إزالة الغطاء النباتي وجرف التربة وتدمير مساحات زراعية واسعة تقدر حوالي ( ١٠٥٦٠٠ ) دونم<sup>(٧)</sup> .

وفيما يخص القطر العراقي فإنه يعد أحد البلدان النامية التي يزداد فيها السكان بمعدل نمو سنوي يبلغ ٣,٤% ، وهذا يعني تراجع في مساحة الأراضي الزراعية أمام الزحف العمراني الذي تتطلبه زيادة السكان المستمرة<sup>(٨)</sup> . وقد أشارت أحد الدراسات إلى أن العراق فقد خلال المدة ( ١٩٥٧ - ١٩٧٦ ) أرضاً زراعية قدرت مساحتها بنحو ( ٢,١٥٢,٤٠٠ ) دونم استعملت لأغراض السكن وما يرتبط منها من خدمات<sup>(٩)</sup> .

إن تزايد الحاجة إلى أراضي جديدة لأغراض السكن ، يعد مشكلة كبيرة أمام النقص الحاصل في مساحات الأراضي الزراعية من خلال تحويلها إلى أراضي سكنية لاسيما إذا ما حولنا مواكبة عجلة التطور الذي من خلاله يتبين الحاجة الماسة إلى أراض جديدة لأغراض السكن والترفيه ، وأن الأراضي الزراعية ستفقد ٣/١ مساحتها لأغراض الاستيطان ، وقد تبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا ما حصل حساب حاجة الفرد الواحد من الأرض حسب نموذج كالفورنيا ( ١٠٠ م<sup>٢</sup> / شخص ) وبهذا يتطلب سكن عشرة بلايين نسمة في مثل هذه الحالة حوالي ٧٠% من الأراضي المستثمرة في الوقت الحاضر<sup>(١٠)</sup> .

أما منطقة الدراسة فإنها تشهد حركة عمرانية واسعة لاسيما وأنها مناطق ريفية لاتتعدى المناطق الحضرية فيها حدود مركز الناحية وهي الأخرى غير ثابتة بسبب الغائنها واستحداثها مرات عديدة.

لقد تطورت الحركة العمرانية وازدادت عدد الوحدات السكنية في منطقة الدراسة نتيجة لزيادة الدخول لاسيما الزراعية منها فضلاً عن توفر المواد الإنشائية في الفترة التي سبقت فرض الحصار الاقتصادي على القطر عام ١٩٩٠ ، هذا بالإضافة إلى مساهمة الدولة عن طريق تسليم المواطنين ومنهم العسكريين بالدرجة الأساس في تلك المدة .

كان لزيادة الأتصال ما بين الريف والمدينة أثر كبير في تشجيع سكان الريف على تشييد الدور الحديثة من المواد الثابتة بسبب توفر الأمكانات المادية الجيدة للسكان الريفيين ، وقد تبين من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث أن منطقة الدراسة قد شهدت حركة عمرانية واسعة ممثلة بأنشاء بيوت حديثة تضاهي بيوت المناطق الحضرية ، إلا أنه ينقصها التخطيط وسوء استخدام الأرض ذلك لما له من أثر سلبي في عملية إيصال الخدمات وكذلك التقريط بالأرض الزراعية .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في محاولة الأجابة عن التساؤل الآتي : هل أن للتوسع العمراني غير المخطط في ناحية يثرب أثراً على استعمالات الأرض الزراعية في هذه الناحية .

فرضية البحث :

تستند فرضية البحث على أن التوسع العمراني الناجم عن الزيادة السكانية وسوء التخطيط أثراً على استعمالات الأرض الزراعية في منطقة الدراسة .  
حدود منطقة الدراسة :

تقع منطقة الدراسة في الجزء الجنوبي الشرقي من محافظة صلاح الدين على الجانب الغربي لنهر دجلة وهي أحد نواحي قضاء بلد ، وتعد جزءاً من أراضي السهل الرسوبي تبلغ مساحة منطقة الدراسة ٨٨٥١٢ دونم تضم (١٢) مقاطعة ، خريطة رقم (١) ، الصالح للزراعة منها ٥٩١٧١ دونم<sup>(١١)</sup> . وهي تشكل نسبة ٦٦,٨% ، وهذه النسبة تمثل مركز النشاط البشري بأشكاله المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وقد كان لمرور نهر دجلة في هذه المنطقة الأثر الكبير في ارتباط النشاط البشري به ، فقد نمت وتطورت العديد من المستوطنات الريفية في هذه المنطقة . ويعد النشاط الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني النشاط البارز في المنطقة . ولذلك ظهرت عدة مستوطنات ريفية بأشكال وأحجام مختلفة ، تأخذ هذه المستوطنات أنماط مختلفة فمنها ما يوجد بشكل متجمع ومنها ما يوجد بشكل مبعثر .

لكي نتمكن من إعطاء الصورة المعبرة عن واقع منطقة الدراسة وأهميتها الزراعية ومدى التوسع العمراني الذي طرأ على حساب الأراضي الزراعية ، كان لزاماً أن نقارن بين المساحات المخصصة لهذا الاستعمال وبين المساحات الصالحة للزراعة من خلال بعض الفترات للمقارنة . وبناء على ما متوفر من بيانات تم تحديد ثلاث مراحل تمثل محاور البحث المرحلة الأولى لغاية تعداد عام ١٩٧٧ والثانية ما بين عامي ١٩٧٨ وتعداد عام ١٩٨٧ والثالثة ما بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٣ بالأعتماد على تعداد عام ١٩٩٧ مضافاً إليه المعلومات التي حصل عليها الباحث من خلال الدراسة الميدانية والدوائر ذات العلاقة في المنطقة لغاية عام ٢٠٠٣ .

أولاً : المرحلة الأولى لغاية عام ١٩٧٧ :

بلغت مساحة الأرض المخصصة للاستعمال السكني في منطقة الدراسة ٤٢١,٥ دونم من مجموع مساحة أراضي منطقة الدراسة . وهي تشكل نسبة قدرها ٠,٧١% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة والبالغة ٥٩١٧١ دونم ، ويتبين من الجدول (١) أن مقاطعة ٧ المدورة والخرجة قد جاءت بالمرتبة الأولى من حيث نسبة الأراضي المخصصة فيها للاستعمال السكني ، إذ بلغت نسبتها ٢٤% من مجموع الأراضي المخصصة للاستعمال السكني في منطقة الدراسة ، وقد ميزها موقعها الجغرافي المطل على نهر دجلة ضمن ثلاث قرى هي البوجيلي والمزاريع والأحباب في زيادة التوسع السكني لاسيما في منطقة كتف نهر دجلة إذ كانت هذه المنطقة موطناً لسكن الأبناء والأجداد ومنذ عهود قديمة ، مما أدى إلى التوسع المستمر على حساب الأرض الزراعية الخصبة جداً . ثم تأتي بالمرتبة الثانية مقاطعة ١٨ سورة وسرات وتمثل هذه المقاطعة سكن لأكبر عشيرة في منطقة الدراسة ممثلة بقرية البوحشمة الذين جاء تعداد سكانهم بالمرتبة الأولى للسنة أعلاه ، إذ بلغ ٣٥٦٩ نسمة ، ومما زاد في التوسع السكني لهذه المقاطعة هو

استحداث ناحية يثرب الذي تزامن مع الأعلان عن استحداث المحافظة في عام ١٩٧٦ ، وقد كان تشكيل الناحية نواة لتشكيل مناطق سكنية حولها دفع بالكثير من السكان إلى الحصول على وحدات سكنية بالقرب منها . ثم جاءت بالمرتبة الثالثة مقاطعة ١٢ الشمسي والجمرية وهذه المقاطعة تأخذ أمتداداً طويلاً يصل إلى الطريق الرئيس المسمى بالطريق رقم (١) والذي يربط ما بين بغداد والموصل ، وقد ساعد موقع هذه المقاطعة على تنامي حركة البناء والسكن لاسيما في المناطق القريبة من الشارع العام . ثم جاءت مقاطعة ٨ عكاب بالمرتبة الرابعة ، إذ بلغت المساحات المخصصة فيها للاستعمالات السكنية ٤١,٧ دونم تشكل نسبة قدرها ٩,٩% من مجموع المساحات المخصصة لهذه الاستعمالات في منطقة الدراسة . أما عدد السكان في هذه المقاطعة فقد بلغ ٩٣٨ شخص ضمن ١٣٩ وحدة سكنية ، ومما يؤخذ على هذه المقاطعة أن جميع أراضيها موزعة على وفق عقود زراعية بواقع ٢٧ دونم ، إذ كانت هذه الأراضي مملوكة للأقطاعيين وبعد مجيء ثورة تموز عام ١٩٥٨ وزعت هذه الأراضي على وفق هذه العقود ، وكان ضمن الخطة المعدة لهذه المقاطعة بناء نموذج لقرى عصرية ضمن قريتي المزاريع والبوجيلي من خلال تخصيص أراضي للسكن تقع في بداية المنطقة الزراعية وعلى الشارع العام سيد محمد - يثرب .

غير أن مشروع هذه القرى لم ينفذ مما حدا بالسكان إلى أتباع أسلوب السكن المبعثر الغير منظم كل ضمن حدود الأرض الزراعية المتعاقد عليها . ومما شجع على ذلك السماح بالبناء من قبل الجهات المختصة من خلال منح أجازات البناء وفي المكان الذي يرتأيه المواطن .

ثم يأتي بعد ذلك ترتيب بقية المقاطعات وفق المساحات والنسب المشار إليها في الجدول السابق .

ثانياً : المرحلة الثانية ١٩٧٨ - ١٩٨٧ :

شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً وغير مسبوق ليس فيما يخص الزحف السكني على حساب الأراضي الزراعية فقط بل تعدى ذلك ليشمل على زحف بقية منشآت الدولة على حساب الأراضي الزراعية ، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو زحف الاستعمالات العسكرية على مساحات زراعية واسعة ضمن هذه المرحلة ومنها إنشاء قاعدة البكر الجوية عام ١٩٨٢ وبمساحة تصل إلى (٢٧) ألف دونم منها (١٢) ألف دونم ضمن حدود منطقة الدراسة كجزء من مقاطعات ( ١٩ تل أجود و ٢٠ الحمه ، ٢٢ ركة الخضيره) أما المساحات الباقية وقدرها (١٥) ألف دونم كانت ضمن أراضي قضاء الدجيل . وفضلاً عن ذلك تم إقامة محطة رصد جوي ضمن مقاطعة ٨ عكاب في قرية المزاريع تصل مساحتها مع منشأتها إلى ٥٤ دونماً . كما قامت الدولة بإنشاء مشروع أسالة الماء المركزي ضمن مقاطعة ٢ بني سعد وبمساحة ٢٣ دونماً فضلاً عن إقامة مشروع لتصفية المياه الثقيلة في المقاطعة نفسها وبمساحة تصل إلى ٥١ دونماً .

كما تم في هذه المرحلة توسيع حدود البلدية لناحية يثرب من ٢١٠ دونم إلى ٤٤٦ دونم على حساب الأراضي الزراعية الخصبة جداً ، يأخذ هذا التوسع أتجاهين الأول شرقاً

بأتجاه قرية البو حشمة ضمن مقاطعة ١٨ سورة وسرات والثاني غرباً وهو الأوسع بأتجاه قرية البوجيلي ضمن مقاطعة ٧ المدوره والخرجة وكان من المؤمل أن يصل إلى حدود حي القادسية غير أن الغاء ناحية يثرب بموجب المرسوم الجمهوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل بالرقم ٩١١ في ١١/١١/١٩٨٧<sup>(١٢)</sup> ، حال دون ذلك حيث أصبحت مركز الناحية ضمن حدود المنطقة الريفية والحقت جميع أراضي الناحية بناحية مركز قضاء بلد .

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره فقد شهدت هذه المرحلة توسعاً كبيراً في السكن يمكن أن يعزى إلى الحرب التي كانت دائرة آنذاك بين العراق وإيران وتطوع عدد كبير من المواطنين في الجيش نتيجة الأجراءات المادية المقدمة آنذاك إذ تم توزيع الأراضي ضمن حدود البلدية وخارجها إلى هؤلاء العسكريين كما تم تقديم التسهيلات المادية من منح ومواد بناء بأسعار مدعومة عن طريق أجازات البناء لهؤلاء العسكريين مما أدى ذلك إلى حركة عمرانية واسعة نجم عنها زحف سكني على كثير من الأراضي الزراعية ، يضاف إلى ذلك الزيادة الطبيعية للسكان وتشجيع الدولة على ذلك من خلال دعم الزواج المبكر وتشجيع تعدد الزوجات لمواجهة الظروف القائمة آنذاك وأدى بالتالي إلى توسع الأراضي السكنية من ٤٢١,٥ دونم عام ١٩٧٧ إلى ٦٣٠ دونم عام ١٩٨٧ وبنسبة تبلغ ٦٦,٩% ، هذه الزيادة رافقت الزيادة في أعداد السكان من ١٣٧٠٢ نسمة عام ١٩٧٧ إلى ٢٣٩٣٤ نسمة عام ١٩٨٧ وبنسبة نسبتها ٥٧,٢% .

احتلت مقاطعة ٧ المدورة والخرجة المرتبة الأولى في المساحات المخصصة للاستعمال السكني إذ بلغت المساحة المخصصة فيها لهذا الاستعمال ١٢٨,٤ دونم وبنسبة ٢٠,٤% من المساحات المخصصة لهذا الاستعمال في منطقة الدراسة ويمكن أن يعزى ذلك إلى وقوع جزء من أراضي هذه المقاطعة ضمن حدود البلدية كما تم ذكر ذلك سابقاً ، فضلاً عن استحداث حي عسكري جديد في قرية البوجيلي وزعت أراضيها على مجموعة من العسكريين في المنطقة كان نواة لتوسع جديد على حساب الأراضي الزراعية في هذه المقاطعة ، ثم جاءت بالمرتبة الثانية مقاطعة ١٨ سورة وسرات إذ بلغت الأراضي المخصصة فيها للاستعمال السكني ١١٧,٣ دونم شكلت نسبة ١٨,٦% من مجموع الأراضي المستغلة للأغراض السكنية في منطقة الدراسة . وهذه المقاطعة جزء من حدود الناحية كما تم استحداث حي عسكري جديد فيها شكل نواة لتوسع جديد في المنطقة .

أما المرتبة الثالثة فقد كانت من نصيب مقاطعة ٨ عكاب إذ شهدت هذه المقاطعة توسعاً كبيراً في السكن على حساب الأراضي الزراعية إذ أن السكن في هذه المقاطعة بشكل مبعثر ومما زاد في التوجه على هذا السكن الغاء مشروع القرى العصرية بشكل رسمي من قبل الدولة وإبرام عقود زراعية مع بعض المزارعين على المساحات التي كانت مخصصة للقرى العصرية بموجب القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ ، وبلغت مساحة الأراضي المخصصة لهذا الاستعمال ٨٤ دونم تشكل نسبة ١٣,٣% من مجموع الأراضي المخصصة للسكن في منطقة الدراسة وبنسبة قدرها ٤٩,٦% عن عام ١٩٧٧ .

وبذلك أحتلت هذه المقاطعات الثلاث نسبة ٥٢,٢% من المساحات المخصصة للتوسع السكني في منطقة الدراسة ، ثم جاء بعد ذلك ترتيب بقية المقاطعات حسب المساحات والنسب المشار إليها في الجدول السابق .

ثالثاً : المرحلة الثالثة ١٩٨٧ - ٢٠٠٣ :

شهدت هذه المرحلة تغيراً آخر فمع بداية هذه المرحلة الغيت ناحية يثرب وتم إلحاقها بناحية مركز قضاء بلد وكما تم ذكر ذلك سابقاً ، وبذلك فقد الغيت الحدود الإدارية للبلدية ، وأعيد زراعة الأراضي الواقعة ضمن حدود البلدية الملغاة في المقاطعتين ٧ المدورة والخرجة و ١٨ سورة وسرات والتي لم تستغل بعد لأغراض البناء مع البقاء على الدوائر وملحقاتها التي تؤدي الخدمات للمواطنين في الناحية الملغاة ، ولكن على الرغم من ذلك ونتيجة للزيادة الطبيعية للسكان فقد تزايدت معها الأراضي المخصصة للسكن ، إذ بلغ مجموع الأراضي المخصصة لهذا الأستعمال عام ١٩٩٧ ( ٣,١١٩٧ ) دونم ارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٥٣,٧ دونم . وعلى الرغم من الغاء الناحية إلا أن الدولة ما زالت تمنح الأراضي السكنية في الفضاءات الموجودة داخل مركز الناحية القديم والذي يقع جزء كبير منها ضمن مقاطعة ١٨ سورة وسرات وأدى ذلك إلى تصدر المقاطعة بقية مقاطعات منطقة الدراسة من حيث المساحات المخصصة للأستعمال السكني ، إذ بلغت المساحات المخصصة لهذا الأستعمال في هذه المقاطعة ٢٤١,٨ دونم تشكل نسبة ٢٠,٢% من مجموع المساحات المخصصة للأستعمال السكني في منطقة الدراسة . ثم ارتفعت هذه المساحة إلى ٣٢٧,٣ دونم في عام ٢٠٠٣ تشكل نسبة ٢١% من مجموع الأراضي السكنية في منطقة الدراسة . ومما زاد من أهمية هذه المقاطعة هو إعادة استحداث ناحية يثرب بموجب قرار صادر من مجلس قيادة الثورة المنحل في ٢٠٠١/١٢/٣ . ثم جاءت بعد ذلك بالمرتبة الثانية مقاطعة ٧ المدورة والخرجة ، إذ بلغت المساحات المخصصة فيها للأستعمال السكني ٢٢٤,٧ دونم تشكل نسبة ١٨,٨% من مجموع الأراضي المخصصة للسكن في منطقة الدراسة عام ١٩٩٧ . ارتفعت إلى ٢٨٢,٦ دونم تشكل نسبة ١٨,٢% من مجموع الأراضي المخصصة للسكن في منطقة الدراسة عام ٢٠٠٣ تليها بالمرتبة الثالثة مقاطعة ١٢ الشمسي والجمسرية ، إذ بلغت المساحات المخصصة فيها للأستعمال السكني ١٧٨,٥ دونم تشكل نسبة ١٤,٩% ارتفعت هذه النسبة إلى ١٥,٣% في عام ٢٠٠٣ . ثم يأتي ترتيب بقية المقاطعات وفق البيانات المشار إليها في الجدول (١) .

تغير استعمالات الأرض السكنية بين عامي ١٩٧٧ - ٢٠٠٣ :

التغير هو التحول الحاصل نتيجة تظافر عوامل عدة وقد يكون هذا التحول ناتجاً عن تخطيط مسبق هدفه تحويل الظاهرة كمأ ونوعاً ، وفي هذه الدراسة نعني بالتغير التحول الحاصل في المساحات المخصصة للأستعمالات السكنية في ناحية يثرب ، إذ أن هذه المنطقة شهدت تحولاً موجياً في المساحات المخصصة للأستعمالات السكنية بين سنة الأساس وسنوات المقارنة وهي ١٩٨٧ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ . ولأجل التوصل إلى نتائج

واضحة أعتدنا في بحثنا على معادلة نسبة التغير ، التي من خلالها يمكن معرفة التغير واتجاهه ومقدار تأثيره على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة وكما يأتي :

أولاً : تغير مساحات الأراضي المخصصة للأستعمالات السكنية بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٨٧ :

بلغت نسبة التغير في مساحة الأراضي المخصصة للأستعمال السكني في منطقة الدراسة لهذه المدة ٤٩,٤% ويتضح من الجدول (٢) والخريطة (٢) ما يأتي :

١- شهدت جميع مناطق الدراسة توسعاً في مساحة الأراضي المخصصة للأستعمال السكني .

٢- أنفردت مقاطعة ٨ عكاب بأعلى نسبة تغير هي ١٠١,٤% إذ تجاوزت فيها نسبة المساحات المخصصة للسكن الضعف عما كانت عليه عام ١٩٧٧ ، ففي الوقت الذي كانت فيه المساحة المخصصة للأستعمال السكني عام ١٩٧٧ ( ٤١,٧ ) دونم نجدها بلغت ٨٤ دونم عام ١٩٨٧ وللأسباب التي ذكرت سابقاً .

٣- أن أقل نسبة للتغير سجلت ضمن ثلاث مقاطعات هي ٢ بني سعد و ٧ المدورة والخرجة و ١٢ الشمسي والجمسرية على الرغم من أن هذه المقاطعات قد سجلت مراكز متقدمة في المساحات المخصصة للأستعمالات السكنية عام ١٩٨٧ وهذا سببه ارتفاع المساحات المخصصة للأستعمالات السكنية سنة الأساس . بينما جاءت بالمرتبة الثانية من حيث الارتفاع في نسبة التغير مقاطعتين فقط هما ١١ الكشكرية والعبارة و ١٩ تل أجود ، إذ بلغت فيهما نسب التغير ٨١,٨% و ٦٦,٦% لكل منهما على الترتيب .

٤- بقيت مقاطعة ٢٣ خيوط الجمه خالية وذلك لعدم وجود سكن فيها سنة الأساس .

ثانياً : تغير مساحات الأراضي المخصصة للأستعمالات السكنية بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٩٧ :

تعد هذه المرحلة من أكثر مراحل الدراسة تغيراً ، إذ يتضح من الجدول (٢) أن نسبة التغير في هذه المرحلة بلغت ٩٠% ، وهذا ما يدل على أن الأراضي المخصصة للأستعمال السكني قد زادت بهذه النسبة في تعداد عام ١٩٩٧ عن تعداد عام ١٩٨٧ ومن خلال الخريطة (٣) يتضح أن نسب التغير قد توزعت على أربع فئات كانت أكثرها تغيراً في المقاطعات (( ٢٣ خيوط الجمه ، ١٩ تل أجود ، ٢ بني سعد ، ١١ الكشكرية والعبارة ، ١٢ الشمسي والجمسرية)) غير أن مقاطعة ٢٣ خيوط الجمه قد أنفردت بنسبة شاذة بلغت ٧٠٠% وهذا يعود إلى أن هذه المقاطعة لم تسكن إلا في الثمانينيات وبواقع وحدتين سكنيتين مجموع مساحتهما ١٥٠٠م<sup>٢</sup> ، ثم ارتفع عدد الوحدات السكنية إلى ١٦ وحدة سكنية مجموع مساحتها ٤,٨ دونم وأدى ذلك إلى زيادة نسبة التغير فيها . أما الفئة الثانية الأكثر توسعاً فقد جاءت ضمنها خمس مقاطعات هي ( ٢١ عتاب والحصى ، ٢٠ الحمه ، ١٢ ركة الخضيره ، ١٨ سورة وسرات ، ٣ الكلة ) . أما الفئتين الأخيرتين فقد شملت مقاطعتنا

٧ المدورة والخرجة و٨ عكاب ، إذ بلغت نسبة التغير فيها ٧٥% و ٢٣,٢% لكل منها على الترتيب .

ثالثاً : تغير مساحات الأراضي المخصصة للأستعمالات السكنية بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٣ :

لا يمكن مقارنة هذه المرحلة بالمرحل السابقة وذلك لقصرها مقارنة ببقية المراحل فقد شملت هذه المرحلة ست سنوات فقط ولكن من أجل التعرف على مدى التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة تم اللجوء إلى الدراسة الميدانية اعتماداً على الدوائر ذات العلاقة تارة وعلى الزيارات الميدانية تارة أخرى لمعرفة نسبة التغير ضمن هذه السنوات .

ويتضح من الجدول (٢) والخريطة (٤) أن نسبة التغير في هذه المرحلة ضمت أربع فئات . وزعت جميع مقاطعات منطقة الدراسة على ثلاث منها بينما كانت الفئة الرابعة خالية والسبب في ذلك يعود إلى تقارب نسب مستوى التغير في أحد عشر مقاطعة بينما شهدت المقاطعة الأخيرة شذوذاً في نسبة التغير ، وهذا ما أدى إلى ظهور فئة خالية وفق تطبيق قانون نسبة التغير وقد جاءت مقاطعة ٢٣ خيوط الجمة بأعلى نسبة تغير وذلك بسبب ارتفاع نسبة المساحات المخصصة فيها للأستعمال السكني مقارنة ببقية المقاطعات ، أما الفئة الثانية الأكثر ارتفاعاً والمحصورة ما بين ٣٨,٢ - ٥٤% . فقد كانت خالية في حين وزعت بقية المقاطعات على الفئتين الثالثة والرابعة والمحصورة ما بين ٦,٤ - ٣٨,١% جاءت أقلها ضمن مقاطعة ٨ عكاب .

التوقعات المستقبلية للتوسع السكني في ناحية يثرب حسب التعدادات السكانية للسنوات ٢٠٠٧ و ٢٠١٧ :

يتضح مما تقدم الخطر الذي تواجهه منطقة الدراسة جراء الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية . ولأعطاء صورة واضحة وبيان حجم المشكلة التي تواجهها الأراضي الزراعية مستقبلاً تم إجراء اسقاطاً للسكان لتعدادين لاحقين هما ٢٠٠٧ و ٢٠١٧ ، ثم تحديد المساحات التي تحتاجها تلك الزيادات مضافة إلى المساحات المستغلة للأغراض السكنية السابقة . ومن خلال الجدول (٣) يتبين أن عدد سكان منطقة الدراسة سيصبح في عام ٢٠٠٧ حوالي ( ٥٤٢١٤ ) نسمة يحتاجون إلى مساحة تقدر بحوالي ١٨٠٠,٩ دونم ، وبزيادة عن المساحات المخصصة للأستعمالات السكنية في عام ٢٠٠٣ بحوالي ٢٧٧,٢ دونم وبزيادة سنوية مقدارها ٤٦,٢ دونم<sup>(١)</sup> . في حين سيصل عدد سكان منطقة الدراسة عام ٢٠١٧ إلى حوالي ٦٩٩٣٥ نسمة يحتاجون إلى مساحة سكنية تقدر بحوالي ٤٤٧٤,٤

(١) تم احتساب الزيادة السكانية في منطقة الدراسة على أساس معدلات النمو في هذه المنطقة وهي ٣% سنوياً في حين تم احتساب الزحف السكني على أساس حجم الأسرة مضمراً في ٧٥٠م<sup>٢</sup> معدل بناء الوحدة السكنية مع ملحقاتها مقسوماً على ٢٥٠٠م<sup>٢</sup> لتكون المساحة بالدونم .



دونم تتوزع على مقاطعات منطقة الدراسة ، وهذا يشير إلى أن غالبية الأراضي الزراعية لاسيما الجيدة منها والمتمثلة بمنطقة كتف نهر دجلة ستتحوّل إلى استعمالات سكنية تحت ضغط التوسع العمراني المتزايد والذي سيحولها إلى أراضٍ غير منتجة ، وهذا يعني أن السكان والمؤسسات الحكومية يساهمون في زيادة مساحات الأراضي المتصحرة ، وهذا ما يندرج بالخطر الشديد على مستقبل الأراضي الزراعية بفعل التوسع غير العقلاني لهذه الاستعمالات في منطقة الدراسة .

#### الخاتمة

أولاً : الاستنتاجات :

- ١ . تبين من خلال الدراسة أنه تم استحداث الناحية مع استحداث محافظة صلاح الدين عام ١٩٧٦ ، ثم الغيت الناحية عام ١٩٨٧ ، ثم استحدثت مرة أخرى عام ٢٠٠١ وهذا ما يحدث أرباكاً كبيراً في حدود الناحية وطبيعة المنطقة التي تقع ضمنها .
- ٢ . السمة الريفية هي السائدة في منطقة الدراسة ، إذ لا تتعدى المنطقة الحضرية حدود مركز الناحية الذي يتغير هو الآخر جراء الغاء واستحداث الناحية لمرات عدة .
- ٣ . شهدت مقاطعتا ٧ المدورة والخرجة و ١٨ سورة وسرات توسعاً كبيراً يفوق بقية المقاطعات بسبب موقعها المطل على نهر دجلة فضلاً عن كونها يتقاسمان الحدود البلدية للناحية .
- ٤ . كشفت الدراسة عن استحداث أحياء جديدة في المناطق الزراعية العائدة لقرى البوجيلي والبو حشمة .
- ٥ . أظهرت الدراسة زحف الاستعمالات الحكومية الأخرى لاسيما العسكرية منها على الأراضي الزراعية حيث أن إنشاء قاعدة البكر الجوية قد كلف منطقة الدراسة وحدها ١٢ ألف دونم من الأراضي الزراعية المنتجة .
- ٦ . غياب التخطيط من قبل الجهات المختصة بالسكن وقيامها بالغاء مشروع القرى العصرية الذي كان من المؤمل تطبيقه كمرحلة أولى في قريتي البوجيلي والمزاريع ضمن مقاطعة ٨ عكاب . وقيامها بمنح أجازات البناء على وفق ما يرتأيه المواطن ، إذ أصبح له الحق بالبناء والسكن حتى في الأراضي المتعاقد عليها على وفق قوانين الإصلاح الزراعي .
- ٧ . ارتفاع معدلات النمو السكاني في عموم منطقة الدراسة وبنسبة ٣% وهذا يشير إلى زيادة مستمرة في أعداد السكان وحاجتهم إلى أراضٍ جديدة للسكن .
- ٨ . كشفت الدراسة تغييراً كبيراً في المساحات المخصصة للأغراض السكنية لجميع المقاطعات كانت أكثرها ما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٨٧ في حين جاءت مقاطعة ٢٣ خيوط الجمة بأعلى نسبة تغير بلغت ٧٠٠% وهذا يعود إلى أن هذه المقاطعة لم تسكن إلا في الثمانينيات وبواقع وحدتين سكنيتين مجموع مساحتهما ١٥٠٠م<sup>٢</sup> ثم أرتفع بعد

ذلك عدد الوحدات السكنية في التسعينيات إلى ١٦ وحدة سكنية مجموع مساحتها ٤,٨ دونم وهذا ما أدى إلى زيادة نسبة التغير فيها .

ثانياً : التوصيات :

أمام اتساع هذه الاستعمالات في منطقة الدراسة لا سيما وأنها منطقة ريفية لا توجد فيها قيود تحدد نمط استعمالات الأرض للأغراض السكنية بل يتم التشييد حسب رغبة صاحب الأرض وأمكانياته المادية ويتم البناء في أخصب الأراضي وأفضلها موقعاً ، أما المساحة فلا حدود لها هنا ، بل تعتمد على عوامل اقتصادية واجتماعية وخاصة حب الظهور والتباهي ، لذا لابد لنا من وضع مجموعة من الإجراءات التي تحد من هذا التوسع أهمها :

١. وقف الزحف العمراني الذي يحدث في المناطق المحاذية لنهر دجلة وتوجيهه نحو مناطق أخرى من خلال استحداث أحياء جديدة في مناطق غير صالحة للزراعة لا سيما وأن هذه المناطق متوفرة ضمن مناطق متعددة من منطقة الدراسة وبالقرب من الشارع العام حيث ان وعورة هذه المناطق جعلتها غير صالحة للزراعة . لذا بالأمكان تسوية وتعديل أجزاء منها والشروع بتنفيذ الأحياء السكنية فيها .
٢. عدم منح أجازات البناء للمساكن في الأراضي الزراعية ، أو فرض ضرائب مالية عالية للبناء في تلك المناطق .
٣. تحديد مساحة المسكن الريفي على وفق المعايير المعتمدة من قبل هيئة التخطيط والمساحات التي أوصت بها دراسة الأستيطان الريفي .
٤. اصدار القرارات التي تمنع قلع أشجار البساتين لغرض بناء المساكن وفرض غرامات مالية باهضة على الأشخاص الذين يتجاوزون هذه القرارات .

1. F.Kenneth Hare . ( Climate Variations Drought and Desertification) Word Metretogical Organization (WMO) , No. 630, Geneva , Switzerland , 1985, p. 340.
٢. عبد القادر ، حسن ومنصور حمدي أبو علي ، الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر ، ط ١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ٩٠ .
٣. المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .
٤. جامعة الدول العربية ، " حالة التصحر في الوطن العربي ووسائل وأساليب مكافحته " ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، أكساد ، دمشق ، آذار ، ١٩٩٦ ، ص ٤٧ .
٥. المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .
٦. الزوكة ، محمد خميس ، دراسة استغلال الأرض - دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .
٧. جامعة الدول العربية ، مصدر سابق ، ص ٢١٢ .
٨. الدليمي ، خلف حسين عواد ، استراتيجية التنمية في البادية الشمالية ، المؤتمر الجغرافي الأول ، التصحر وأثره على التنمية الإقليمية في محافظة الأنبار ، كلية التربية ، نيسان ، ١٩٩٣ .
٩. الجنابي ، حسن كشاش عبد ، استثمار الحافة الشرقية للهضبة الغربية في عملية التوسع الحضري لمدينة الرمادي ، المؤتمر الجغرافي الأول ، التصحر وأثره على التنمية الإقليمية في محافظة الأنبار ، كلية التربية ، نيسان ، ١٩٩٣ ، ص ١ .
10. H.Drabkin " Land and Human Settlement in the Habitat Canference Secretariat , Aspects of Human Settlement Planning , Pergaman Press, New York , 1978 , p. 212 .
١١. شعبة زراعة يثرب ، المساحات الكلية لمقاطعات منطقة الدراسة والمساحات الصالحة منها للزراعة (بيانات غير منشورة) ، ٢٠٠٣ .
١٢. بسيم ، مؤيد سعيد وآخرون ، الدليل العراقي للجمهورية العراقية ، ط ١ ، ج ١ ، مطبعة الدار العربية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠٩ .
١٣. سطيحة ، محمد محمد ، خرائط التوزيعات الجغرافية - دراسة في طرق التمثيل الكرتوجرافي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٣٢ .
١٤. مديرية بلدية ناحية يثرب ، فهرست مقاطعات منطقة الدراسة لعام ٢٠٠١ ، يثرب ، ٢٠٠٢ .
١٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، مديرية الأحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان لمحافظة صلاح الدين للأعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ .

١٦ . الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة .

جدول (۱)

جدول (٢)  
مقدار نسب التغير في المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية في ناحية يثرب للسنوات  
١٩٨٧ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣

ت	رقم المقاطعة وشهرتها	نسبة التغير بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧	نسبة التغير بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣
١	٢/بني سعد	٤٣,٢	١٢٦,٤	٣١,٧
٢	٣/الكلية	٥٠	٩٧,٥	٢٩,٥
٣	٨/عكاب	١٠١,٤	٢٣,٢	١١,٩
٤	٧/المدورة والخرجه	٢٦,٦	٧٥	٢٥,٨
٥	١١/الكشكرية والعبارة	٨١,٨	١٣١	٣٣,٧
٦	١٨/سورة وسرات	٥٤,٥	١٠٦,١	٣٥,٣
٧	١٩/تل أجود	٦٦,٦	١٠٨,٣	٣١,٢
٨	٢٣/خيوط الجمه	-	٧٠٠	٦٨,٧
٩	٢٢/ركة الخضيرة	٤٥,٦	٨٠,٦	٦,٤
١٠	٢٠/الحمه	٥٦,١	٩٦,٨	٢٧,٧
١١	٢١/عتاب والحصى	٥٣,٣	٨٦,٩	٢٧,٩
١٢	١٢/الشمسي والجمسرية	٣٤,٨	١٢٦,٢	٣٣,٤
	المجموع	٤٩,٤	٩٠	٢٧,٢

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

١- جدول (١) .

٢- معادلة نسبة التغير ، حيث أن :

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{س} - \text{س}}{\text{س}} \times ١٠٠$$

وأن :

س = المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية لسنوات المقارنة

- س = المساحات المخصصة للاستعمالات السكنية لسنوات الأساس .

وللمزيد من الأطلاع ينظر : محمد محمد سطيحة ، خرائط التوزيعات الجغرافية - دراسة في طرق التمثيل الكرتوجرافي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٣٢ .

جدول (٣)  
تقديرات عدد السكان وعدد الوحدات السكنية والمساحة المطلوبة للسكن في ناحية يثرب  
للسنوات ٢٠١٧ و ٢٠٠٧

ت	رقم المقاطعة وشهرتها	تقديرات عام ٢٠٠٧			تقديرات عام ٢٠١٧	
		عدد السكان نسمة	عدد الوحدات السكنية	المساحة المخصصة لها/ دونم	عدد السكان نسمة	عدد الوحدات السكنية
١	٢/بني سعد	٣٣٣٤	٤٠٢	١٢٠,٦	٤٣٠١	٥٩٧
٢	٣/ الكلة	٣٤٠٧	٣٩٦	١١٨,٨	٤٣٩٥	٥٧٨
٣	٨/ عكاب	٤٤٨٦	٤٣٧	١٣١,١	٥٧٨٧	٦٠٤
٤	٧/ المدورة والخرجه	٩٦٦٧	١١٣٥	٣٤٠,٥	١٢٤٧٠	١٤٢٨
٥	١١/الكشكرية والعباره	٢٧٤١	٣٨٤	١١٥,٢	٣٥٣٦	٥٥٦
٦	١٨/ سورة وسرات	١٤٧٩٠	١١٧٦	٣٥٢,٨	١٩٠٧٩	١٤٦٦
٧	١٩/ تَل لْجود	١٦٣٢	٢٠٣	٦٠,٩	٢١٠٥	٣٤٣
٨	٢٣/ خيوط الجمه	٣١١	٣٨	١١,٤	٤٠١	١٤٩
٩	٢٢/ ركة الخضيرة	٣٩٨٣	٤٤٢٠	١٣٢,٦	٥١٣٨	٥٦٧
١٠	٢٠/ الحمة	١٥١٧	١٩٦	٥٨,٨	١٩٥٧	٣٣١
١١	٢١/ عتاب والحصى	١٥٦٥	٢٠١	٦٠,٣	٢٠١٩	٣٣٧
١٢	١٢/الشمسي والجسرية	٦٧٨١	٩٩٣	٢٩٧,٩	٨٧٤٧	١٢٩٢
	المجموع	٥٤٢١٤	٦٠٠٣	١٨٠٠,٩	٦٩٩٣٥	٨٢٤٨

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

- ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، دائرة أحصاء صلاح الدين ، نتائج تعداد السكان لمحافظة صلاح الدين لعام ١٩٩٧ ، تكريت ، ٢٠٠٤ ، وجداول متفرقة .